شرح
التبصرة والتذكرة

تأليف

الإمام الحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي
المتوفى سنة ٨٠٦ هـ

حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه
الدكتور عبد اللطيف الهميم
الشيخ ماهر ياسين فحل

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

وأمَّا قولُ الشافعيِّ : « ما على وَجْهِ الأرضِ بعدَ كتابِ اللهِ أصــحُّ مِــنْ كِتـابِ مالكٍ » [(١)] ، فذاكَ قَبْلَ وجودِ الكتابَيْنِ [(٢)] .

وقولُهُ : (**لو نَفَع**) : يريدُ لو نَفَعَ قولُ من فَضَّلَ مسلماً على البخاريِّ ، فإنـــه لم يُقْبَلْ مِنْ قائِلِهِ . وقولُهُ : (**في الصحيحِ**) ، متعلقٌ بصَنَّفَ . وأما أولُ [(٣)] مَنْ صَنَّفَ مطلقاً لا بقيدِ جَمْعِ الصحيحِ ، فقدْ بينتُهُ في " الشرحِ الكبيرِ " .

٢٤. وَلَـمْ يَعُمَّـاهُ ولكـن قَلَّمَـا عِنْدَ ابْنِ الاخْرَمْ [(٤)] مِنْهُ قَدْ فَاتَهُمَـا

٢٥. وَرُدَّ لكن قَالَ يَحيَـى البَـرُّ لَـمْ يَفُـتِ الخَمسَـةَ إلاَّ النَّـزْرُ

أي : لَمْ يَعُمَّ البخاريُّ ومسلمٌ كلَّ [(٥)] الصحيحَ ، يريدُ: لَمْ يستوعباهُ في كتابَيْـهِمَا ، ولم يلتزما ذلك . وإلزامُ الدارقطنيِّ [(٦)] ، وغيرِهِ إياهُما بأحاديثَ ليس بلازمٍ . قال الحـاكمُ في خُطْبَةِ المستدركِ : « ولم يَحْكُمَا ولا واحدٌ منهُما أنَّهُ لم يَصِحَّ منَ الحديثِ غـيرُ مـا خرَّجَه » [(٧)] . انتهى .

---

(١) علوم الحديث: ١٤ ، وقول الشافعي : أسنده عبد الرحمن بن أبي حـاتم في تقدمة الجرح والتعديل ١ / ١٢ ، والبيهقي في آداب الشافعي : ١٩٥ ، وابن حبان في المجروحين ١ / ٤١ . وانظر : التمهيد ١ / ٧٧ .

(٢) ولذلك قال الحافظ ابن حجر: « وَعُلم أن الشافعيَّ إنما أطلق على " الموطأ " أفضلية الصحة ، بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه : كجامع سفيان الثوري ، ومصنف حماد بن سلمة، وغير ذلك، وهو تفضيلٌ مُسَلَّمٌ لا نزاع فيه » . ينظر : هدي الساري : ١٠ .

(٣) حصل للعلماء خلاف في أول من صنّف في الحديث ، انظر في ذلك : (هدي الساري : ٦ ، والنكت الوفية ٢٥ / ب) .

(٤) قَالَ زكريا الأنصاري في فتح الباقي : « بالدرج وميمه مدغمة في ميم (مِنْهُ) » .

(٥) لم ترد في نسخة ع و ف ، وهي من جميع النسخ الخطية .

(٦) في كتابه " الإلزامات " ، فقد ألزمهما بإخراج سبعين حديثاً ، وهو أمر لا يلزمهما ؛ لأنهما لم يقصدا استيعاب جميع الصحيح .

(٧) في نسخة ع و ف : « خرّجاه » ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية . وقول الحاكم في المستدرك ١/٢ .

قالَ البخاريُّ : « ما أدخلْتُ في كتابي [1] الجامعِ إلا ما صـــحَّ ، وتركـتُ مـن الصِّحَاح لحالِ الطولِ » [2] . وقالَ مسلمٌ : « ليسَ كُلُّ صحيح وضعتُهُ هنا إنّما وضعـتُ هنا ما أجمعُوا عليه » [3] . يريدُ : ما وَجَدَ عندَهُ فيها شرائطَ الصحيحِ المُجمَعِ عليـهِ وإنْ لم يظهرِ اجتماعُها في بعضِها عند بعضِهم . قاله [4] ابنُ الصلاحِ [5] .

وقولُهُ [6] : (**ولكن قَلَّمَا عندَ ابنِ الاخرمْ منه**) ، أي : من الصحيحِ . يريـدُ أَنَّ الحافظَ أبا عبدِ اللهِ محمدَ بنَ يعقوبَ بنِ الأخرمِ شيخَ الحاكمِ [7] ذكرَ كلاماً معناه : قلَّمَا يفوتُ البخاريَّ ومسلماً مما يَثْبت [8] مِنَ الحديثِ [9] . قالَ ابنُ الصلاحِ : « يعـني : في كتابَيْهِمَا » [10] . ويحيى هو الشيخُ محيي الدينِ النوويُّ، فقالَ في " التقريبِ والتيسيرِ " [11] : « والصوابُ أَنَّهُ لم يَفُتِ الأُصولَ الخمسةَ إلاَّ اليسيرُ ، أعني الصَّحيحـينِ وسـنَنَ أبي داودَ والترمذيِّ والنسائيِّ » [12] .

---

(١) في نسخة ع و ف : « كتاب » ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية .

(٢) أسنده ابن عدي في الكامل ١ / ٢٢٦ ، وفي أسماء من روى عنهم البخاري من مشـايخه (ل ٤ – أ) ، والخطيب في تاريخ بغداد ٢ / ٨ – ٩ ، والحازمي في شروط الأئمة الخمسة : ٦٢ – ٦٣ ، وانظـر : علوم الحديث لابن الصلاح : ١٥ – ١٦ ، وهدي الساري : ١٨ .

(٣) صحيح مسلم ٢ / ١٥ عقيب (٤٠٤) .

(٤) في ع و ف : « قال » ، وما أثبتناه من جميع النسخ الخطية .

(٥) علوم الحديث : ١٦ .

(٦) في نسخة ق و ع و ف : « قوله » ، والواو ثابت في جميع النسخ الباقية .

(٧) له ترجمة جيدة في السير (١٥ / ٤٥٢ – ٤٦٠) .

(٨) في نسخة ع و ف : « ثبت » ، خطأ .

(٩) علوم الحديث : ١٦ ، والإرشاد (١ / ١١٩) ، والتدريب (١ / ٩٩) ، وفتح المغيث (١ / ٣١) .

(١٠) علوم الحديث : ١٦ .

(١١) التقريب : ٣٤ .

(١٢) سنن ابن ماجه لم يدخل مع الأصول إلا بعد وقت متأخر ، وأول من ضمها الإمام أبو الفضل محمد بـن طاهر المقدسي في أطرافه ، وفي كتاب " شروط الأئمة الستة " ، وتابعه عليه الحافظ عبد الغني المقدسـي في كتابه " الكمال في أسماء الرجال " وهو الذي هذّبه المزي ، ولعل السبب في إدخاله مع بقية الأصـول كثرة زوائده على بقية الكتب الخمسة ، وقرب طريقته إليها . وانظر : نكت الحافظ ابن حجر على ابـن الصلاح (١ / ٤٨٦ – ٤٨٧) . وبعضهم سدس بالموطأ كرزين العبدري صاحب "تجريد الصحـاح" ، وابن الأثير في " جامع الأصول " ، ومنهم من يجعل سنن الدارمي سادساً .